الجزء الأول

تغلغل رأس المال الاحتكارى الغربى فى العربية السعودية وميلاد النظام الرأسمالى القومى (الثلاثينات والخمسينات)

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

المجتمع السعودى فى مرحلة الإقطاع المبكر

ما إن بدأ عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود أمير نجد فى عام ١٩٠٢ نضاله من أجل إقامة دولة مستقلة فى الجزيرة العربية ، حتى أخذ بكل براعة فى مناورة بريطانيا التى كانت لها اليد الأولى فى الهيمنة على المنطقة ، مستغلاً بذكاء شديد العداء المستمر بين القبائل ، مستخدماً القوة العسكرية فى أحيان أخرى دون هوادة . وما إن قارب العقد الثانى على نهايته حتى تم له ما أراد ؛ ففى الخامس عشر من يناير ١٩٢٧ نُصِّب "ملكاً على نجد والحجاز والمناطق المتحدة" . وفى الثانى عشر من سبتمر ، ١٩٣٢ صدر المرسوم الملكى بشأن توحيد أجزاء المملكة التى اتخذت اسم العربية السعودية، ويرجع النجاح الذى أحرزه ابن سعود ، إلى حد كبير ، إلى اتفاق مقاصده الشخصية مع الحركة الموضوعية للتاريخ . رفع ابن سعود راية الحركة الوهابية المناهضة للدولة العثمانية مما سمح بالتفاف العديد من القبائل ، وسكان المدن فى الجزيرة العربية حوله .

كانت العربية السعودية - آنذاك - باقية على ما كانت عليه منذ قرن مضى كبلد زراعى يشكل الفلاحون فيه حوالى ٨٠٪ من سكانه ومعظمهم بدو رحل . لقد كان عالماً يخيم عليه التخلف ، وقد ساهمت الظروف الطبيعية القاسية ، والتعصب الدينى على العزلة المادية والروحية للشعب واستمرار الأنظمة القديمة . فبالرغم من أن المعاملات النقدية كانت آخذة فى الانتشار التدريجى ، ظل نظام التعامل بالمقايضة سائداً بين القبائل الحضرية والبدو الرحل . وكانت الماشية والأرض التى ترعى عليها تدخلان فى نطاق الملكية

القبلية ، وفى الوقت نفسه كانت التشكيلة المعروفة باسم الإقطاع البدوى لا تزال موجودة فى الجزيرة العربية . (لمزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع انظر المرجع رقم ١٢٢) .

لكن توطيد الملكية الاحتكارية للطبقة المسيطرة على الأرض والماشية أدى إلى الانهيار التدريجى للنظام الأبوى . فقد اتسع نطاق عمليات الثراء الطبيعية للصفوة القبلية ، وبعض الأفراد من البدو الرحل مما أدى إلى عمليات إفقار شديدة للبدو فى مجموعهم . وفى الحقيقة فقد تمت هذه العمليات على نحو مستتر بفضل وجود نظام التعاضد القبلى . ولم يكن تقديم بضع رؤوس من الماشية إلى قريب فقير من جانب أبناء القبيلة أصحاب عشرات بل مئات الرؤوس سوى مُحاصة مقنَّعة فى الأمر . وقد لوحظت هذه العمليات نفسها فى الزراعة أيضاً (لمزيد من التفاصيل عن بداية ظهور الطبقات فى الجزيرة العربية انظر المرجعين ١١٦ ، ١٢٥) .

بقى جزء من البدو الرحل الذين أسلمتهم الظروف للفقر المدقع داخل القبيلة . بينما تحول الآخر منهم لامتهان الأعمال " المحتقرة " كالزراعة وتربية الأغنام . وظل وضعهم شديد القسوة - ولهذا - ومع أن أزمة الرعى فى سوريا ، وفى العراق على وجه خاص ، قد ترتب عليها التحضر السريع للبدو الرحل ، فإن إمكان حدوث الشئ نفسه فى الحجاز ، وكذلك فى الأقاليم الواقعة فى المناطق الوسطى والشرقية لشبه الجزيرة العربية ، كان أمراً صعب الحدوث بسبب المساحة الضئيلة للأراضى الصالحة للزراعة فيها ... لهذا السبب ولأسباب أخرى اتخذت أزمة الرعى فى الحجاز والإحساء طابعاً شديد القسوة على الدوام (٩٧ : ص ٤٧) .

ازدادت ضراوة هذه الأزمة أيضاً بعامل التأثير الخارجى غير المباشر : الأزمات الاقتصادية العالمية فى عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١ وفى أعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ والتى كان من نتيجتها الانخفاض الحاد فى تجارة القوافل ، وفى بيع واستخدام الجمال ، ففى مطلع الثلاثينات بلغ عدد الجمال فى العربية السعودية ما يزيد

على مليون رأس مع زيادة سنوية قدرها من ٥٥ إلى ٦٠ ألف رأس . ومن الأمور ذات الدلالة أن عدد السيارات فى البلاد فى تلك الفترة لم يكن ليزيد على ألف سيارة أغلبها من طراز "فورد" و " شيفروليه" و " فيات" (١٣٩ : ص ٥١٦ ، ٥٣٠) .

ومما يشهد على التخلف الشديد لاقتصاد هذه المملكة الفتية غياب الصناعة والاعتماد الهائل على الاستيراد سواء للسلع الصناعية أم الغذائية . ولم تكن الدولة فى الواقع تمتلك عملة خاصة بها : ظل التعامل النقدى يتم بالجنيه الإسترلينى الذهب وطائر* مارى تريزا والروبية الهندية . واعتمد النقل على الجمال والسيارات ، إلى جانب ثلاثين مركباً شراعياً كانت تعمل فى البحر الأحمر .

قد وصف الباحث السوفيتى م . أكسيلرود وضع التجارة الخارجية للمملكة فى بداية الثلاثينات ، وعبر عن تركز عملية الاستيراد فى يد عدد قليل من الشركات المسيطرة على السوق بدعم من رأس المال الإنجليزى " فقد عملت ٤٤ شركة على سبيل المثال ، فى مجال استيراد السلع الغذائية، على أن ٩ شركات منها استأثرت بنسبة ٥١,٥ ٪ من إجمالى الاستيراد بينما كان نصيب الـ ٣٥ شركة الأخرى ٤٩٪ فقط (١٣٩ : ص ٢٥٦ – ٢٥٧) .

كان المصدرون الأساسيون للبلاد هم : " الهند" (وكانت تصدر ١٠٠٪ من الحبوب و٦٠٪ من المنسوجات) ، وإنجلترا (كانت شركة " شل " هى المورد الرئيسى للبنزين والكيروسين) ، والعراق . ووقف رأس المال الإنجليزى حجر عثرة أمام تطوير تجارة العربية السعودية مع الاتحاد السوفيتى ؛ فظلت التجارة السوفيتية فى الحجاز محظورة فعلياً حتى عام ١٩٣١، وكما كتب م. أكسيلرود عام ١٩٣٤ فإن جميع القيود المفروضة على الاستيراد من الاتحاد السوفيتى قد رفعت فيما بعد ، وأبدى سوق الحجاز اهتماماً ملحوظا بعدد من السلع السوفيتية ، "كالسكر والثقاب والأخشاب ومنتجات البترول والسماورات وغيرها" (١٣٩ : ص ٥٣١) .

(*) الطائر : نقد ألمانى فضى توالى إصداره من القرن ١٥ إلى القرن ١٩ – المترجم .

كان رأس المال التجارى الربوى الموجود بأشكال مستترة (فالربا محرم بحكم القرآن) قوياً فى الحجاز ، أكثر أقاليم البلاد تطوراً ، والذى ظل يؤدى دور مركز التجارة لمئات السنين ، وكان الحج هو السبب الكامن وراء هذه القوة : كان الحجيج فى نهاية العشرينات يدرون على الحجاز ما يقرب من ٢٣ مليون دولار سنوياً يذهب ٢٠ منها لخزينة المملكة (٧٢ : ص ٢٧) . وقد ساهم الحج فى تطوير الصناعات اليدوية ، (بلغ عدد الورش الموجودة فى مكة فى نهاية العشرينات حوالى ٧٠ ورشة) وساهم أيضاً فى ظهور مصانع النسيج ، كما ساهم بصورة رئيسية فى نمو رأس المال التجارى الربوى (١٣٩ : ص ٥١٧). ويمكن اعتبار هذا الرأسمال قوياً وفعالاً قياساً على منطقة الشرق الأوسط، على أن نشاطه ظل لفترات مقيداً بالنزعات القبلية المستمرة ، وبغياب السلطة القوية المؤهلة لحمايته . ووجد رأس المال التجارى الربوى - فيما بعد - الدعم الأساسى فى السلطة الملكية الراسخة .

ومن الطريف أن نذكر فى هذا الصدد التوصيف الذى أعطاه إنجلز للسلطة الملكية فى أوروبا الإقطاعية . كتب إنجلز معرفاً إياها بأنها " رأس النظام الإقطاعى كله" ويقول : " أن تكون السلطة الملكية وسط كل هذه المتاهة عنصراً تقدمياً ، فهذا أمر بديهى تماماً . لقد كان ممثلاً للنظام داخل الفوضى ، وممثلاً لأمة فى دور التكوين فى مقابل التفتت ... " (٧ : ص ٤٠٦) .

مع مطلع الثلاثينات أعطت الحكومة السعودية المستقلة المركزية نسبياً الضمانات للتجارة والزراعة وفرضت الضرائب الحكومية الموحدة ، وأعطت التسهيلات أمام هجرة السكان . واستقرت القبائل الرحل استقراراً تاماً بأرض الهجرة (وهى قرى زراعية عسكرية) بينما أخذ الجزء الأكبر من القبائل فى الحل والترحال حتى تم له الاستقرار بعد ذلك . وقد قوبلت كل محاولة من القبائل للانفصال عن الدولة بشدة من جانب سلطة الملك .

باكتمال وحدة المملكة بدأ تكون سوق واحدة ، وأخذ رأس المال التجارى الربوى فى التنامى ، وعلمت الحكومة بكل الوسائل على توسيع

نطاق رأس المال معتبره إياه ركيزتها الجادة . وفى عام ١٩٢٦ استنت " القوانين الأساسية للمملكة الحجازية" وأنشئت بمقتضاها مؤسسات الشورى ونظام الحكم المركزى والمحلى . وفى عام ١٩٥٤ طبقت نظم الحجاز القانونية والإدارية على بقية الأقاليم فى الدولة السعودية .

كانت توجهات ابن سعود فى الإصلاحات الحكومية والاقتصادية والإدارية والتشريعية واضحة : الإنتقال من الوحدة الشكلية لأراضى الجزيرة العربية إلى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية . وسعى ابن سعود للقضاء نهائياً على البناء التقليدى للبدو الرحل . وغرس الملك بمختلف الوسائل ، ولكن بشكل مخطط ، الوعى الذاتى الحكومى لا القبلى ، وعمل على تقويض الولاء للقبيلة ، فقد نقل شيوخ القبائل إلى المدن وأدخلهم فى سلك الخدمة الوظيفية ، ومن ثم بدأ البدو الرحل فى النظر إلى الشيوخ لا باعتبارهم رؤساء القبائل فقط وإنما باعتبارهم ممثلى الحكومة أيضاً . وبهذه الطريقة أيضاً تقوض الطابع الأبوى لعلاقة الشيوخ بالقبائل وأيضاً لعلاقتهم بالدولة . ومن أجل تحقيق هذا الهدف أيضاً كانت هناك إعانات نقدية منتظمة للقبائل .

على أنه تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من هذا النشاط الإيجابى الموضوعى لابن سعود فإن نشاطه كان محدداً داخل أطر إقطاعية ضيقة ، واتسمت الدولة التى أقامها بطابع ثيوقراطى . كان الإسلام (ولا يزال حتى يومنا هذا) هو الأيديولوجيا الجماهيرية الوحيدة فى البلاد . وكان من الحتمى أن تتخذ الحركة التوحيدية التى بدأها ابن سعود غلافاً دينياً . وقد نجح ابن سعود فى استغلال وضعه الفريد بصفته حارس " الأماكن المقدسة " والإسلام ، مازجاً السلطة الدنيوية بالسلطة الروحية .

أفسحت إصلاحات ابن سعود الطريق أمام الملكية المطلقة . على أن مؤسس المملكة نفسه اضطر فى ذات الوقت إلى أن يضع فى اعتباره الأرستقراطية القبلية والمؤسسة الدينية ، جنباً إلى جنب ، مع بقايا العلاقات العشائرية الأبوية فى القبائل الرحل . اعتمد ابن سعود فى نضاله من أجل

توحيد الجزيرة العربية أيضا على صفوة القبائل الرحل . وأيضاً على رأس المال التجارى الربوى فى المدن . وانعكس الطابع الثنائى للسلطة على سياستها أيضاً . لكن الإصلاحات التشريعية والإدارية المحدودة جاءت أكثر ملاءمة للنظام القبلى فى نجد (فقط) عنها فى الحجاز الأكثر تطوراً . ويلاحظ أن أول وزارة قد شكلت من منطلق عشائرى أو عائلى .

وقد استخدمت الصفوة المهيمنة ، من أجل الإثراء ، الوسائل الإقطاعية من ظهور عناصر الاقتصاد التجارى النقدى فى الاقتصاد الطبيعى على غرار الحجاز والبلاد المجاورة . وبدء استبدال وسائل الإكراه غير الاقتصادى للعمال لتحل محلها الوسائل الاقتصادية .

وخلال عقدين من وجوده ، استطاع النظام الملكى السعودى أن يدفع البلاد على طريق الإقطاع بصورة أساسية . بدأت عمليات تكوين الأمة ، وكذلك تكوين السوق القومية ، وانتشار علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة ، وظهور المركزية السياسية . وقد قويت كل هذه العمليات بدرجة محددة على غرار بعض الدول العربية المجاورة التى قطعت شوطاً أبعد فى تطورها التاريخى .

وقد نما المجتمع السعودى فى المرحلة الأولى من تاريخه فى انسجام داخلى نسبى . فالنظام الاقتصادى كان مناسباً فى الأساس للنظام الاجتماعى وكلاهما ناسب أيديولوجيا وشكل سلطة الدولة . على أن تطور المجتمع السعودى اتخذ فيما بعد إيقاعاً حاد السرعة بسبب تدخل رأس المال الاحتكارى الأجنبى فى البلاد .